لقد مارس المستوطنون، خلال الفترة الماضية، ضغوطات كثيرة على المسؤولين الاسرائيليين، فوصفوا بعض أعضاء الكنيست بـ «الطابور الخامس» و «اليساريين» وهددوهم بالقتل، ووجهوا انتقادات قاسية الى قادة الجيش، ووصل بهم الأمر، مؤخراً، الى الاعتداء بالضرب على بعض الضباط. واذا كانت العنصرية لا تتجزأ، فقد بدأت تنتقل، رويداً رويداً، من كراهية ضد العرب، الى كراهية اليهود لليهود؛ الأمر الذي دعا رئيس الحكومة الاسرائيلية، اسحق شامير، الى التحذير من خطر الدخول في «حرب أهلية». لقد سمح المستوطنون لأنفسهم توزيع لقب «خائن» على كل من يعارض تصرفاتهم، وصبّوا جام غضبهم على الصحافيين واليساريين. وقد وصلت تصرفاتهم ذروتها بتاريخ ١٩٨٩/٦/٣ عندما هاجم مستوطنو اريئيل مراسلي الصحف الاسرائيلية وسط صرخات هستيرية، مثل: «يساريون، يجب حرقكم سوياً مع م.ت.ف.»، مما دفع رئيس النقابة القطرية للصحافيين في اسرائيل، يغئال لبيب، الى القول: «لقد فقد المستوطنون صورتهم الانسانية؛ وكشفوا عن خصائصهم، عندما أرادوا مسّ الصحافيين، فقط لأنهم يقومون بواجبهم» (**دافار**، ١٩٨٩/٦/٤). ولا تشمل القائمة الصحافيين واليساريين فحسب، فقد اشتملت، سابقاً، على عضوي الكنيست يوسي ساريد وشولاميت الوني، وهي تضم الآن زعيم حزب العمل، شمعون بيرس، وعضو الكنيست امنون روبنشتاين، «بل ان تعبير ' خائن ' أصبح يطلق اليوم على رئيس الحكومة، اسحق شامير». وحتى يتحقق هدف «نقاء الدولة» العنصرية التي يطمح اليها غلاة المستوطنين، فان قائمة الطرد ـ حسب اعتقادهم ـ يجب ان تشمل العرب أولاً، فاليساريين والصحافيين، واعضاء المعراخ. ويجب أن يطرد، بعدهم، الجسم الرئيس المعتدل في الليكود. وفي مثل هذا المسار، فان اعداداً من اليهود فقط سوف يسمح لهم بحرية البقاء في الدولة النقية» (يغئال لبيب، **معاريف**، ١٩٨٩/٦/٢).

لقد دفع المستوطنون الوضع داخل اسرائيل، خلال الاسابيع القليلة الماضية، الى درجة ظهر فيها ان شرخاً عمودياً بدأ يظهر داخل المجتمع الاسرائيلي. ومع ان البعض يرى ان الامور لا تزال في منأى عن الـ «حرب اهلية»، «لكن الانقسام الداخلي ازاء موضوع المناطق [المحتلة]، والعرب، كبير الى درجة مخيفة» (داني روبنشتاين، **دافار**، ١٩٨٩/٦/٢).

والأمر المؤكد ان الذريعة التي يستخدمها المستوطنون في التحريض ضد الجيش الاسرائيلي وأذرع الأمن المختلفة حول «تسامحهم» في معاملتهم للانتفاضة لا أساس لها في الواقع. فعبر سنوات الاحتلال الطويلة، قدمت السلطات الاسرائيلية مختلف التسهيلات القانونية والادارية للمستوطنين، وأعطت غطاءً كاملاً لتجاوزاتهم ضد المواطنين الفلسطينيين في الاراضي المحتلة. فحسب احصائية أوردها «المركز الاسرائيلي لحقوق الانسان في المناطق [المحتلة]» جاء انه، منذ كانون الثاني (يناير) ١٩٨٨ ولغاية نيسان (ابريل) ١٩٨٩، قدم المواطنون الفلسطينيون ١٢٧ شكوى ضد اسرائيليين، ٥٤ منها ما زالت قيد التحقيق، و١١ ملفاً تمّ تحويلها الى النيابة العامة، و ٤٠ ملفاً تمّ إغلاقها، واثنان منها فقط انتهت مناقشتهما من قبل المحاكم الاسرائيلية. امّا باقي الشكاوى، فتنتظر لاتخاذ قرار بشأنها. ومن بين عشرين ملف تحقيق حول حوادث قتل ارتكبها المستوطنون تداولت المحكمة الاسرائيلية في أمر اثنين منها، وأصدرت قرارها بخصوص واحد فقط، وهو حادث القتل الذي ارتكبه يسرائيل رئيف، من مستوطنة شيلو قرب رام الله، ضد مواطن فلسطيني كان يرعى اغنامه بالقرب من المستوطنة (**هآرتس**، ١٩٨٩/٦/٢١).

يطلبون المستحيل من الجيش

أمّا الجيش الاسرائيلي، الذي جعلته الانتفاضة في وضع لا يحسد عليه، فان ضغط المستوطنين عليه يجعله يعاني من عبء ثقيل اضافي. فالجيش ـ حسب اعتراف رئيس أركانه، الجنرال دان شومرون، للجنة الخارجية والأمن التابعة للكنيست ـ قد اضطر الى سحب جنوده النظاميين من مهام التدريب لصالح الخدمة في المناطق المحتلة (**يديعوت احرونوت**، ١٩٨٩/٥/٢٥). وكان شومرون يشير بذلك الى الثمن الكبير الذي يدفعه الجيش في التصدي للانتفاضة. والجيش، على العكس من ادعاءات المستوطنين، يتحمّل العبء الاساسي في قمع الانتفاضة، وهو لم يعدم وسيلة الاّ وجرّبها على هذا الصعيد. واشارت المصادر الاسرائيلية الى ان الجيش الاسرائيلي قتل، حتى الآن، حوالى ٥٠٠